

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن لم يمكن أخذها من بيت المال .

قوله فإن لم يمكن يعني : أخذها من بيت المال .

فلا شيء على القاتل .

وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد ٢ .

قال الزركشي وهذا المعروف عند الأصحاب بناء على أن الدية وجبت على العاقلة ابتداء .

وجزم به الخرقى وصاحب الوجيز و المتنور و منتخب الأدمى وغيرهم .

قال ابن منجا في شرحه هذا المذهب .

وقدمه في المحرر و النظم و الرعاعيتن و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن تجب في مال القاتل .

قال المصنف هنا وهو أولى فاختاره .

ثم قال كما لو قالوا في فطرة زوجة المعاشر وضيفه فإنه عليهما دونه لأنهما محتملان لا أصليان وكقراءة المأمور بمن لا يرى تحملها عنه ونحو ذلك وهو كل من تحمل عنه شيئاً مغرياً أو مغناًماً باختياره له لتسبيبه فيه أو قهراً عنه بأصل الشرع ونحو ذلك .

وقال كقولهم في المرتد يجب أرش خطائه في ماله ولو رمى وهو مسلم فلم يصب السهم حتى ارتد كان عليه في ماله ولو رمى الكافر سهماً ثم أسلم ثم قتل السهم إنساناً فديته في ماله ولو جنى ابن المعتقة ثم انجر ولاؤه ثم سرت جنایته فأرش الجنایة في ماله لتعذر حمل العاقلة له قال : فكذا هذا .

فاستشهد المصنف ٢ على صحة ما اختاره بهذه المسائل وغيرها .

وذكر أن الأصحاب قالوا بها .

فندكر كل مسألة من المستشهد بها وما فيها من الخلاف .

فمنها : قوله (يجب أرش خطأ المرتد في ماله) وهذا المذهب ونسبة المصنف هنا إلى الأصحاب ولا شك أن عليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وحكى وجه لا شيء عليه كالمسلم .

ومنها : قوله (ولو رمى وهو مسلم فلم يصب السهم حتى ارتد : كان عليه في ماله) وهو

المذهب وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر وغيره .

وصححه في الفروع وغيره .

وقيل : لا شيء عليه .

ومنها قوله : ولو رمى الكافر سهما ثم أسلم ثم قتل السهم إنسانا فديته في ماله على الصحيح من المذهب .

وجزم به في المحرر والوجيز والمنور وغيرهم .

وصححه في الفروع وغيره .

وصححه في الفروع وغيره .

وقيل : لا شيء عليه .

ومنها : قوله : ولو جنى ابن المعتقة ثم انجر ولاؤه ثم سرت جنایته : فأرش الجنابة في ماله لتعذر حمل العاقلة وهو المذهب .

جزم به في المغني والشرح وشرح ابن منجا وغيرهم .

قال في الفروع وإن تغير دين جارح حالي جرح وزهوق عقلته حال الجرح وقيل : أرشه

وقيل : الكل في ماله .

وإن انجر ولاء ابن معتقة بين جرح أو رمى وتلف فكتغير دين .

وقاله في المحرر وغيره